

أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو

أ. مصطفى رديف

جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس -

الجزائر

redif.cur@gmail.com

إسماعيل مراد

طالب دكتوراه بجامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس -

الجزائر

mor_sma2011@yahoo.fr

Received: 2012

Accepted: 2012

Published: 2012

ملخص:

ظهرت الأزمة المالية العالمية الحالية سنة 2008 وظهرت آثارها على المصارف وشركات التأمين والأسواق المالية، ولا يزال البحث جاري عن أسبابها وطرق معالجتها والتخفيف من حدتها خاصة حين امتدت إلى كل القارات تقريبا، ومن بين القارات الأكثر تضررا نذكر القارة الأوروبية خاصة دور منطقة اليورو. حينما امتدت هذه الأزمة إلى الإتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة، مست دولة اليونان.

لذلك في هذه الورقة البحثية سوف نحاول أن نستعرض مفهوم الأزمة المالية، مع الإشارة إلى أزمة 2008، وأسبابها المباشرة وغير المباشرة. كذلك سوف نعرض على الأزمة اليونانية وكذا تداعياتها على دول منطقة الأورو.

Résumé :

La crise financière de 2008 avait un impact très sérieux sur les banques et les compagnies d'assurance et des marchés financiers. Les recherches sont encore en cours afin de comprendre les causes, aussi pour connaître les remèdes, particulièrement lorsqu'elle s'est étendues à presque tous les continents, dont l'Europe est la plus touchée, surtout les pays de la zone Euro.

Lorsque la crise s'est propagée vers l'union européenne, elle a touché la Grèce.

Dans le présent document, on va essayer de revoir la crise financière, se référant à la crise de 2008, et ses causes et effets. On va parler aussi sur la crise grecque et son impact sur les pays de l'Euro.

تمهيد:

يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حادة عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها سنة 2007، لتظهر حدتها أكثر سنة 2008. فبعد أربع سنوات من ظهورها مازال يعتقد طول أمدها، خصوصا و أن اقتصاديات الدول الأكثر تصنيعا لا تزال تعرف نوع من التراجع، كشفت هذه الأزمة عن هشاشة النظام الرأسمالي برمته، تمثلت مظاهر هذه الأزمة في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف.

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

شملت الأزمة المالية إلى مختلف البورصات العالمية، مما أدى إلى تدني أسعار مختلف الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيارها. كما مست هذه الأزمة كل دول العالم تقريبا حيث وصل بها الحد دولة اليونان حاليا والتي زرعت الذعر في كل دول مجموعة اليورو.

لذلك سوف نستعرض في هذه الورقة البحثية: مع الإشارة إلى أزمة 2008، وذكر أسبابها المباشرة وغير المباشرة، وكذا التعرّيج على أزمة اليونان مع ذكر أسبابها والآثار المترتبة عنها خاصة على دول مجموعة اليورو.

و بهذا فإننا سنتحدث عن العناصر التالية:

✓ مفهوم الأزمات المالية

✓ الأزمة المالية العالمية 2008

✓ الأزمة المالية اليونانية

أولاً: مفهوم الأزمات المالية:

عرف العالم عدة أزمات ابتداء من أزمة الكساد العالمي 1929 إلى أزمة السبعينات من هذا القرن وصولاً إلى أزمة 1987، كما أن العقد الأخير من هذا القرن لم يسلم هو الآخر من الأزمات؛ فضربت الأزمة المكسيك وجنوب شرق آسيا... الخ، ولمعرفة مفهوم الأزمات سنتطرق في البداية إلى تعريف الأزمات المالية وأنواعها وأخيراً مؤشراتهما.

1. تعريف الأزمات المالية:

يمكن تعريف الأزمة من الناحية الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

أما المفهوم العلمي لها: فيشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة؛ وعنف؛ ومدته الزمنية قصيرة ولكن "مايكل بريتش" يرى أنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر¹. لذا يمكن القول أن الأزمة هي عبارة عن تزايد و تراكم مستمر لإحداث وأمر غير متوقعة علي مستوى جزء من النظام أو النظام كله؛ بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا و نفسيا و سلوكيا².

أما الأزمة المالية فيمكن تعريفها كما يلي: يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم؛ مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة؛ وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.

لذا فهي تعبر عن تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف.

إن ما يميز الأزمات المالية إنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظرا للثقة المفرطة في الأنظمة المالية، سببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى القطر، ويرافقها توسع مفرط وسريع في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة اتجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج.

2. أنواع الأزمات المالية :

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع فمنها أزمات مصرفية، أزمة أسواق المال، أزمة العملة وأسعار الصرف، وأزمة الديون.

1.2. الأزمات المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، وتحدث بالتبادل مع أزمة العملة³.

2.2. أزمات أسعار الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانحيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي⁴.

3.2. أزمة الديون الخارجية:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي⁵.

3. المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات:

يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لأزمات وصددمات في نوعين كما يبينهم

الجدول التالي:

الجدول رقم (1): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات

الخصائص الهيكلية البنوية	التطورات في الاقتصاد الكلي
نظام جمود معدلات التبادل	ارتفاع معدل التضخم
إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات	نمو سريع في التدفق النقدي
قطاع التصدير أكثر تركيزا	انخفاض حقيقي لنمو الصادرات
ارتفاع معدل التغير في الديون الخارجية	النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل	ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض
تحرير سوق المال الحديث	ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي
إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها	نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية
أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية	ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة
سيطرت بعض المؤسسات على سوق الأسهم	انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولة المالية وإمكانية التحكم - عدوى الأزمات المالية - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005،

ص 39.

ثانيا: الأزمة المالية العالمية 2008:

شهد العالم في نهاية السنة أزمة مالية احتلت جانبا مهما من صفحات الجرائد ووسائل الإعلام والندوات الاقتصادية والملتقيات العلمية نظرا لتداعياتها واختلاف الآراء حولها، حيث وقف العالم مشدوها أمامها.

1. مظاهر أزمة النظام المالي العالمي⁶:

لقد بدأت إرهابات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصاب أصحاب الأموال وغيرهم باللع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، وقد تمثلت مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال ما يلي:

- ✓ الهزلة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة؛
- ✓ قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها؛
- ✓ نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم؛
- ✓ انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً وخطلاً في مؤشرات الهبوط والصعود؛
- ✓ انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً و ضمانات مغلظة؛
- ✓ انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة؛
- ✓ ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل؛
- ✓ ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات؛
- ✓ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

2. المراحل الكبرى في الأزمة المالية⁷

- ✓ فيفري 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكاثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- ✓ أوت 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- ✓ أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- ✓ 22 جانفي 2008: الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى 2% بين جانفي ونهاية أفريل.
- ✓ 17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية تؤمّن بنك "نورذرن روك".
- ✓ 11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.
- ✓ 16 مارس 2008: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- ✓ 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- ✓ 15 سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".
- ✓ عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- ✓ 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها.
- ✓ 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- ✓ 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.
- ✓ السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- ✓ 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فورا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- ✓ 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطفئ على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- ✓ الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأميركية.
- ✓ 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- ✓ 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبنغلبي".

✓ 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

✓ أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

✓ الأول من أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

3. أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 .

تعتبر الأزمة الاقتصادية المعاصرة هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن سلوكيات مالية غير اقتصادية من قبل المؤسسات المالية التي أنشئت خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك عن طريق التوسع الكبير في الأصول المالية، بالإضافة إلى عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لعلاج مقدمة مشكلات الأزمة، والتي تمثلت في إفلاس بنوك، وأزمة التمويل العقاري وغيرها. ويمكن تصنيف الأسباب المختلفة للأزمة إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة وفيما يلي أهم تلك الأسباب⁸:

1.3. الأسباب المباشرة:

تتمثل الأسباب المباشرة للأزمة العالمية 2008 كما يلي:

1.1.3. التوسع الائتماني غير المحسوب

بدأت الأزمة المالية عندما توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة على القروض حتى وصل إلى 1% في عام 2003م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقارات في الولايات المتحدة. وقد أغرت هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

2.1.3. الرهون العقارية الرديئة

جاءت هذه الرهون من خلال شراء العقار بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار (نتيجة لسهولة الحصول على قرض) الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد، ومن هنا سميت الرهون الرديئة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض

ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض، وعند تعثر المدينين لجأت البنوك المقرضة إلى الحجز على العقارات وعرضها للبيع لاسترداد أموالها، مما أدى إلى زيادة المعروض وتدهور أسعار العقارات.

3.1.3. ضعف الرقابة على المؤسسات المالية

يقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات صناعة الورق، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لتلك المؤسسات فإنها لم تكن تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية. وليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي.

4.1.3. التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة

وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار أي ما يمثل عشرة أمثال الناتج المحلي للعالم الذي لا يزيد عن 60 تريليون دولار.

5.1.3. فساد وكالات التقييم

تقوم هذه الوكالات بتقييم الجدارة الائتمانية بمعنى تقييم المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم الوفاء بالتزامات السداد للقروض. وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات بالولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحيث أصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية) وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله.

6.1.3. فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات العملاقة

إن التلاعب في بيانات بعض الشركات الأمريكية تمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالي يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة.

7.1.3. أزمة الثقة

لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيراً إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي، أدى فقدان الثقة وانتشار الذعر والهلع في الأوساط المالية وفي أوساط المستثمرين في أمريكا وفي العالم إلى انخفاض قيمة الكثير من أصول البورصة والأسهم ببيعها للحصول على السيولة أو بفعل الذعر من الوضع الذي يمر به السوق.

2.3. الأسباب غير المباشرة:

تتمثل الأسباب الغير المباشرة في الأزمة المالية العالمية 2008 كما يلي:

1.2.3. تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة تدهوراً شديداً بعد أن اتجهت السياسة الأمريكية نحو الحروب (احتلال العراق، الوجود العسكري في أفغانستان)، مما أدى إلى تزايد نسبة العجز في الموازنة العامة الأمريكية إلى نحو 10 %، ونسبة الدين العام الداخلي إلى نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.3. تعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002. والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك بحد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.

3.2.3. المغالاة في تطبيق النظام الرأسمالي

بعد تصدع الاتحاد السوفيتي في نهاية العقد الماضي ارتفعت الأصوات بضرورة تعميم تطبيق النظام الرأسمالي، ومن ثم تمت المطالبة بالاعتماد على السوق، وفتح المجال واسعاً لعمل القطاع لخاص بدون ضوابط اجتماعية، بل وخصخصة غالبية المشروعات العامة.

ثالثاً: الأزمة المالية اليونانية:

تعود بوادر شرارة الأزمة المالية في اليونان انطلقت مطلع التسعينات، ولكن تأثيرها السلبي ظهر بوضوح على خلفية الأزمة المالية العالمية منتصف 2008، بالإضافة إلى أسباب أخرى سنتعرض لها وإلى مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليونان .

1. أسباب الأزمة اليونانية:

بدأت ترجيديا اليونان الحديثة قبل ظهورها الحالي إلى السطح بمدة طويلة اعتاد خلالها اليونانيون على العيش فوق طاقة مدخولاتهم. وهذه الفترة تمد إلى ما قبل انضمام اليونان إلى منطقة اليورو. فقد اعتادت اليونان على أن يكون عجز الموازنة فيها أكثر من ضعف الحد المسموح به في منطقة اليورو لسنوات طويلة أتمت بمشاكل اقتصادية هيكلية. فاققتصاد اليونان الصغير نسبياً بالمقاييس الأوروبية يعاني من تضخم القطاع العام الذي يصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي .

وتفاقمت الأزمة المالية الأخيرة من مشكلات اليونان على الرعاية الاجتماعية وعلى القطاع العام ما زاد عجز الموازنة وارتفعت البطالة لتصل إلى 21.1% في فبراير 2010. ومع استمرار ضعف الاقتصاد وزيادة الإنفاق اضطرت الحكومة إلى مضاعفة الاقتراض في السنوات السابقة للأزمة المالية وخلالها في وقت انخفضت فيه أسعار الفائدة؟ وترتبط أزمة اليونان برباط وثيق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي اندلعت في الولايات المتحدة عام 2008، حيث ضرب الركود الاقتصادي بعمق الاقتصاد اليوناني بسبب تأثر قطاع الخدمات بما فيه السياحة. كما أنه وقع خلل في آليات عمل الاقتصاد اليوناني، إذ بلغت الديون 300 مليار يورو، أي نحو 419 مليار دولار (توجب على اليونان أن تدفع منها 30 مليار دولار في عام 2010) مع عجز في الميزانية بنسبة 12.7% من إجمالي الإنتاج الداخلي.

كما أن الإسراف والتبذير والغلاء المعيشي والترف كان ملحوظا داخل اليونان، ولم تكن السياسة المالية فعالة بشكل جيد لدراسة التدفقات المالية خلال الفترة الماضية للوفاء بالديون، ما أحدث نوعاً مما يسمى سوء التصرف وعدم الكفاءة الاستثمارية وإدارة الأموال داخل البلاد، فمعدل النمو في الناتج المحلي متباطئ ومحددات الطلب الكلي غير فعالة، والتضخم في ازدياد مما أثر في المؤثر الرئيس للناتج المحلي وهي السياحة المحلية، التي تشير التقارير الرسمية الصادرة من الحكومة اليونانية أن السياحة تمثل نصف الناتج المحلي تقريباً للبلاد.

العوامل والأحداث السابقة أدت إلى حصول اليونان على تقييم سلبي الأمر الذي يفقدها المصداقية في الوفاء بديونها خلال الفترة القادمة وبالتالي يمكننا القول إنها كارثة حقيقية للاقتصاد إذا افترضنا تخلي الدول عن الاستثمار في السندات اليونانية أو على الأقل إقراض الخزينة للخروج من الأزمة.

كما أن تخلي اليونان عن زراعات إستراتيجية إلا وهي الزيتون والحمضيات بسبب موافقتها على شروط الاحتكارات الأوروبية الرأسمالية، حيث أن زراعتها محتكره لاييطاليا واسبانيا، ويضاف إليه وجود فساد مالي وإداري. حيث أن الطبقة الغنية تنهرب من دفع الضرائب التي تقدر بنحو 30% من اقتصاد اليونان.

2. مؤشرات الأزمة المالية اليونانية⁹:

إن أبرز المؤشرات الكلية للأزمة الاقتصادية اليونانية، تتمثل في الاختلالات الهيكلية الآتية:

- ✓ عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، (أي أكثر من ثلاثة أرباع)، ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي.
- ✓ إن نسبة البطالة تبلغ 7% وهي نسبة عالية جدا مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية وبالتالي فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديد عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ على أساس اعتبارات مستوى التنمية يعتبر اقتصاد اليونان اقتصادا ناميا مثله مثل تركيا والبرازيل والأرجنتين، ولكن على أساس اعتبارات مستوى الدخل، فإنه يعتبر اقتصادا مرتفع الدخل، مثله مثل اقتصاد كندا وأميركا والسويد وألمانيا، وهنا تبدو المفارقة: كيف يمكن لاقتصاد نامي أن يتحمل دفع معدلات دخل تعادل تلك التي تدفعها اقتصاديات البلدان الأكثر تطورا؟

شكلت الاختلالات الاقتصادية الهيكلية إضافة إلى مكونات الفساد، بؤرة الأزمة الاقتصادية اليونانية، وتشير المعطيات إلى أن هذه البؤرة ظلت تتطور بشكل خفي تحت السطح لفترة أكثر من عشرة سنوات، وكانت الحكومات اليونانية المتوالية قادرة على إخفاء تفاعلات وتداعيات بؤرة الأزمة الاقتصادية وذلك وفقا لاستخدام الأساليب الآتية:

- ✓ اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار.

✓ اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي، وكما هو معروف، فقد ظلت المفوضية الاقتصادية الأوروبية تعتمد برنامجا وقائيا يقوم على تقديم الدعم والمساعدات لدول الاتحاد الأوروبي التي تعاني من مشاكل اقتصادية. وذلك بما يمنع تفاقم هذه المشاكل وتحولها إلى أزمات يمكن أن تلحق الأضرار الفادحة باستقرار اقتصاديات الاتحاد الأوروبي.

تزايدت ضغوط اللجوء للاستدانة، وترافقت في مطلع عام 2010 م الحالي مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية، وبدأت المفوضية الاقتصادية الأوروبية أكثر تدقيقا وفحصا لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي ومن سوء الحظ، أن معدل النمو الاقتصادي اليوناني، قد هبط فجأة من 4% إلى 1.3% الأمر الذي اعتبره الأوروبيون مؤشرا سلبا جديدا ينذر بالخطر.

انفجرت ضغوط الأزمة الاقتصادية اليونانية، وتحولت من وضعيتها كضغوط هيكلية كامنة تحت السطح إلى ضغوط وظيفية تعمل في العلن وفوق السطح: فقد تزايد الغضب الشعبي والمظاهرات، إضافة إلى تزايد معاناة المنشآت في الحصول على القروض، والتي ترافقت بعدم قدرة البنوك لا في الحصول على المزيد من المدخرات، ولا حتى في الحصول على عائدات القروض التي سبقت أن منحها للأفراد والمنشآت والشركات، والذين أصبحوا جميعهم في حالة التعثر وعدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات والسداد للديون، وإضافة لذلك أصبحت الحكومة اليونانية غير قادرة على تمويل القطاع العام، فلا توجد ودائع أو مدخرات معرفية يمكن الاستدانة منها، ولا توجد إمكانية لفرض المزيد من الضرائب الجديدة على الشعب الذي أصبح على وشك الثورة والعصيان.

رابعا: الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية اليونانية على منطقة اليورو¹⁰:

تزداد المخاوف يوما بعد يوم من تعقيد أزمة الديون اليونانية وتطورها إلى حدوث أزمة ديون سيادية في أوروبا، ذلك أن هناك شعورا قويا سائدا حاليا بين المستثمرين بأن اليونان على وشك الإفلاس، يظهر ذلك جليا بعد أن قامت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" بتخفيض التصنيف الائتماني للدين اليوناني من BB- إلى B-، وهو ما يدل على أن السندات اليونانية صنفت من ضمن Junk Bonds أو سندات الخردة التي لا تستثمر من قبل الدول الأخرى، بالإضافة إلى أن المؤسسة ربما تقوم بتخفيض التقييم أكثر من ذلك خلال الأيام القادمة وذلك بسبب المخاطر التي تحفها نتيجة لتزايد الشكوك في احتمالية مساعدة الدول لليونان.

هذه العوامل أدت إلى ارتفاع معدل العائد على السندات الحكومية اليونانية إلى 70% وربما حتى 50% وهو ما يدل على أن السندات لا تساوي شيئا تقريبا، واحتمال الإفلاس أصبح متوقعا لهذه الدولة، بالإضافة إلى معدل النمو في الناتج المحلي من المتوقع أن يكون اقل مما هو مخطط له وبالتالي لم تعد مسألة تخفيض العجز في

الموازنة بالأمر الهين أو من الممكن حدوثه حتى وإن كان ذلك خلال ثلاثة سنوات أو أكثر، ما وضع الدول الأوروبية وكذلك الدائنين في موضع حرج من احتمالية سداد هذه الديون.

1. الآثار المترتبة على هذه الأزمة في اليونان:

تتمثل آثار الأزمة على اليونان كما يلي:

❖ ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز حاليا نسبة الـ 100%، وذلك بسبب ما تعانيه من تركيز استحقاقات الدين في فترة زمنية قصيرة وارتفاع العجز المالي بصورة لا تمكنها من استيفاء الاستحقاقات المطلوبة منها في غضون هذه المدة الزمنية القصيرة، ولذلك يتم تصنيف سندات الدين اليوناني على أنها من سندات الخردة، وقد أدت علاوة الخطر التي أضيفت إلى السندات اليونانية لجعل معدل الفائدة على سندات الدين اليوناني لمدة سنتين 18%، نظرا لتكالب حملة السندات اليونانية على بيعها والتخلص منها الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات الفائدة عليها إلى هذه المستويات المرتفعة.

❖ إن جهود الإصلاح سوف تعقد الوضع الاقتصادي، ذلك أن البرامج المقترحة لمعالجة الأزمة اليونانية تصبّ بشكل أساسي في رفع معدلات الضرائب وخفض مستويات الرواتب ودخول الموظفين في الحكومة، وتقليل الإنفاق الحكومي لمعالجة الأوضاع الحادة للميزانية العامة، ومثل هذه الإجراءات لا بد وأن يترتب عليها تراجع في معدلات النمو، وعندما يواجه الاقتصاد انخفاضا في مستويات الناتج وارتفاعا في معدلات البطالة فإنّ هذه الإجراءات ترفع من احتمالات دخول اليونان في كساد طويل الأجل، خصوصا مع ضعف فرص التعامل محليا مع الأزمة من خلال استخدام السياسات النقدية التوسعية لتحفيز الطلب، نظرا لتسليم الدول الأعضاء في اليورو لسلطة استخدام هذه السياسات للبنك المركزي الأوروبي، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية التكيف الاقتصادي إذا ما تعرض أحد الأعضاء لأزمة على مستوى الأزمة التي تواجهها اليونان.

2. الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي¹¹:

لاشك أن ما حدث في عام 2008 بعد انهيار بنك ليمان براذر في الولايات المتحدة وتفاقم أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار الأسواق العالمية والسبب الرئيس في تباطؤ النمو في غالبية الاقتصاديات العالمية والكبرى منها، إذا ما تمت مقارنة ذلك بانهيار دولة في الاتحاد الأوروبي كاليونان لاشك بأن ذلك سيكون أعظم ووقعه أشد، وتشير غالبية التقارير التي تحمل تنبؤات وتوقعات اقتصادية إلى أن سقوط اليونان سيكون له أثر سلبي في غاية الشدة على أغلب الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تدهور العملة الأوروبية اليورو، عطفًا على تأثر الطلب العالمي على النفط، ما سينعكس سلبًا على الإنتاج والتصدير في الجانبين، وهذا ما يخشاه عدد كبير من الاقتصاديين، إلا أن الأمر الإيجابي أنه من الممكن إيجاد حلول سريعة لمثل هذه المشكلة والاستفادة من درس 2008 والكساد الذي حصل في تلك الفترة، ويمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي:

❖ حدوث اضطراب عظيم في الأسواق المالية التي من الممكن أن تستجيب على نحو أسوأ مما يتوقعه المراقبون، حيث ستزداد في هذه الحالة الشكوك حول احتمالية انهيار الدول الأخرى المضطربة ماليا في الاتحاد الأوروبي مثل البرتغال وإسبانيا، وأن وجود هذه الدول كأعضاء في كتلة اقتصادي أو في اتحاد نقدي لا يعني أن شيئاً بالنسبة إلى احتمالات المساندة الممكن الحصول عليها من مثل هذا التكتل، ومن ثم سوف ترتفع معدلات الفائدة على السندات الأوروبية جميعاً، بما في ذلك سندات الدول غير المضطربة مثل ألمانيا وفرنسا، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة إعادة سداد الديون الأوروبية ويقلل من احتمالات استمرار تعافي اقتصاديات الدول الأوروبية.

❖ تراجع أسعار السلع الدولية، بصفة خاصة النفط نظراً لاحتمال انتشار التوقعات التشاؤمية حول مستقبل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة لاشتعال أزمة ديون سيادية في أوروبا، وستعاني ميزانيات دول الخليج انخفاض الإيرادات النفطية بصورة واضحة نتيجة لذلك ومن ثم عودة اقتصادياتنا وأسواقنا مرة أخرى إلى الحالة التي سادت في أعقاب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008، في الوقت الذي سترتفع فيه أسعار الذهب باعتباره الملجأ الذي يلجأ إليه العالم في أوقات الأزمات.

❖ انتشار برامج التقشف الاقتصادي، حيث سوف تضطر الدول ذات الدين العام الضخم، أن تخضع نفسها لبرامج تقشف قاسية للتعامل مع أوضاعها المضطربة وتعديل أوضاع ميزانياتها العامة، بصفة خاصة من خلال زيادة معدلات الضرائب وتخفيض مستويات الإنفاق العام بكافة أشكاله، ومن الصحيح أن مثل هذه الحزم التقشفية تساعد الميزانية العامة لتلك الدول وتعمل على خفض العجز فيها، ولكنها في الوقت ذاته تحمل آثاراً سلبية على النمو ومن ثم فرص استعادة النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، ومثل هذه النتائج سوف تؤدي إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول.

❖ ازدياد الضغوط بصورة حادة على اليورو، واستمرار تراجع معدلات صرفه أمام الدولار وترجع الثقة التي اكتسبها العالم فيه كعملة دولية نتيجة ضعف الدولار، خصوصاً في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، وربما يترتب على ذلك على أسوأ الفروض انهيار الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء واختفاء اليورو، وذلك إذا اضطرت الدول المضطربة مالياً إلى الخروج من منطقة اليورو، وعودتها مرة أخرى إلى مجرد كتلة اقتصادي من دون عملة موحدة، حيث ستتهار الثقة في اليورو، ومن ثم ستفقد دول الاتحاد النقدي الأوروبي الفوائد التي تحققت من إدخال هذه العملة بدلاً من عملاتهم الوطنية.

❖ ارتفاع معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وبالتالي ارتفاع تكاليف الاقتراض، بصفة خاصة بالنسبة إلى الحكومات التي تواجه عجزاً في ميزانياتها، وكذلك سوف تزداد حدة القيود على عمليات الائتمان على المستوى الدولي نتيجة ارتفاع المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض، ما سيجعل الاقتراض مسألة في غاية الصعوبة عالمياً،

وهو ما قد يؤدي إلى تراجع مستويات الاستثمار والنمو على المستوى العالمي، ومن ثم احتمال دخول العالم في تراجع مزدوج الأول نتيجة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والثاني كنتيجة لأزمة الديون السيادية في أوروبا. ❖ انخفاض حجم التجارة الدولية، بسبب تراجع مستويات النشاط الاقتصادي في الدول شركاء التجارة للاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة الدول المتوسطة ودول جنوب وشرق آسيا وباقي الدول النامية بسبب التراجع الكبير المتوقع في النشاط التجاري الأوروبي، وهو ما سوف يترتب عليه تراجع الآمال بحدوث انتعاش في مستويات التجارة العالمية مرة أخرى في عام 2010 بعد تراجعها بصورة حادة في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام الماضي.

النتائج المتوصل إليها:

بعد دراستنا للأزمة المالية 2008 والإمعان في مختلف أسبابها ومظاهرها، وكذا التعرض إلى أزمة اليونان ومختلف تداعياتها خاصة على دول مجموعة اليورو، فإننا خلصنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يجب على الدول المتقدمة فرض قيود أكثر على القروض الاستهلاكية وكذا القروض العقارية، بالمقابل التحفيز على القروض الاستثمارية أي الرجوع إلى الرأسمالية الإنتاجية.
 - ✓ مزيد من الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين
 - ✓ محاربة التعامل داخل الأسواق المالية غير المنظمة من جهة، وكذا محاولة التقليل من الأنشطة خارج الميزانية (المستقبلات، الخيارات، ... الخ)
 - ✓ اعتماد وكالات و طرق أكثر مصداقية من أجل تقييم الأسهم، خاصة وأن مختلف الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي كان من بين أسبابها الرئيسية فشل وكالات التقييم.
 - ✓ مزيد من الصرامة في المعايير المحاسبية خاصة في حالة الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات.
- أما فيما يخص أزمة اليونان فمن الأجدر لهذه الدولة القيام بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، وكذا من مجموعة دول العشرين من أجل النهوض باقتصادها مع محاولة تغيير ذهنية المواطن اليوناني باعتماد سياسة التقشف والاقتصاد أكثر، لأن اليونان تصنف اقتصاديا ضمن مجموعة الدول البارزة، فلا يمكن لمواطنيها العيش بنفس المستوى المعيشي لدول مجموعة الثمانية.

كما تبقى إمكانية حل الاتحاد الأوروبي واردة خاصة في ظل تفاوت مستوى اقتصاديات الدول المكونة له.

الهوامش والإحالات:

- ¹ السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، استرال للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 13.
- ² عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان؛ 1999، ص 200.
- ³ عبد لله شحاتة، الأزمة المالية مفهوم و الأسباب " 2008 /11/12 . www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../zzzz.doc
- ⁴ محمد الفنيش، البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، جدة، 2000.
- ⁵ نفس المرجع السابق، ص 25.
- ⁶ حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008، ص 5.
- ⁷ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98AFF91D-83F0-4658-8DD2-16DBDA6F67A9.htm>, 02/10/2008.
- ⁸ محمد أحمد عبد الوهاب، الأزمة المالية العالمية وأثرها على البطالة والتشغيل في مصر www.capmas.gov.eg/pdf/%5C8081%5C1_81.doc
- ⁹ د. محمود عبد العزيز توني، الأزمة الاقتصادية اليونانية، 2011/11/05، [www. faculty.ksu.edu.sa](http://www.faculty.ksu.edu.sa)
- ¹⁰ حسن الأحمرى، اليونان تعاني إسرافاً وتبذيراً وسياسة مالية فاشلة أدت إلى الأزمة، 2011/10/12، <http://www.elaph.com/>
- ¹¹ نفس المرجع السابق.